

# كورونا يصيب سوق المواشي الجزائرية بكساد غير مسبوق

## خسائر فادحة تنتظر المربين والتجار بسبب حظر السلطات نشاط الأسواق



للعرض فقط

الوقائية المعمول بها لمواجهة تفشي الجائحة. وطالب رئيس الجمعية مصطفى زبدي المسؤولين التنفيذيين على مستوى الولايات بتعزيز الاتصال بين الجهات المعنية وإشراك المربين بغية فتح أسواق لبيع المواشي والتعجيل في التحضير الفعلي لعيد الأضحى، بما يسمح لهم بتسويق ماشيتهم وتوفيرها بأسعار تنافسية تكون في متناول الجميع. وفيما تتخوف السلطات الصحية من تحول عيد الأضحى إلى بؤرة لتفشي الأمراض، قياسا بتقاليد التقارب الاجتماعي التي تسود العيد، فإن المربين يحذرون من انعكاسات الكساد في ظل غياب تغل حكومي ملموس بالمتضررين من الجائحة.

ولتخفيف وطأة الجائحة على سوق المواشي والسماح للمواطنين بالاستهلاك العادي والمربين بتسويق منتجاتهم، دعت جمعية حماية المستهلك السولة إلى إيجاد بدائل كفيلة بتعويض الغلق المؤقت لأسواق المواشي.

**أسعار الخرفان تتراوح بين 375 و440 دولارا، وهي مرتفعة بالنظر إلى الظروف المعيشية للمواطنين**

ومن بين المقترحات إنشاء أسواق لبيع الأضاحي بالأحياء والمدن الكبرى، وتوفير مساحات شاسعة لفائدة المربين، تحترم فيها الإجراءات والتدابير

كما أن الارتفاع المطرد لأسعار الأعلاف سبب آخر يفاقم المشكلة نتيجة وقوعها في قبضة لوبيات تتحكم في تسويقها، حيث تباع لهم بضعف الأسعار الرسمية. وتحصي الجزائر ثروة حيوانية بنحو 25 مليون رأس من جميع الأنواع، وهو ما يمكنها من تحقيق اكتفاء ذاتي في مجال اللحوم. لكن معوقات عديدة تنغص نشاط الفاعلين في القطاع، فإلى جانب ارتفاع أسعار الأعلاف والأغذية الحيوانية، تطبق عليهم إجراءات مشددة في مجال النقل والتسويق. ولا يزال المربون في المناطق الصحراوية ممنوعين من نقل ماشيتهم إلى الشمال، الأمر الذي فتح المجال أمام ممارسات موازية كالتهرب خاصة على الحدود الجنوبية والشرقية.

وتعهد رزيق حينها أمام الرأي العام بخفض الأسعار لنحو 8 دولارات للكيلوغرام، بعد اتفاق مع "الموالين"، إلا أنه لا شيء تحقق من ذلك والتهدت الأسعار خلال شهر رمضان بشكل كبير، مما شكل طعنة للحكومة الجديدة. وفيما اتهم الوزير "الموالين" بالتخلص من تعهداتهم، إلا أن جمعيات عديدة رفضت ذلك وتبرأت من مسؤولية لهيب الأسعار، متهمة للوسطاء والتجار والتكليف الباهظة لتربية المواشي بالمساهمة في رفع الأسعار رغم وفرة الإنتاج. وتؤكد فيدرالية مربي المواشي أن ارتفاع الأسعار في المناسبات الكبرى يعود إلى دور الوسطاء والسماصرة، الذين تقع مسؤولية مراقبتهم على كامل الحكومة.

أحكم الكساد قبضته على أسواق المواشي في الجزائر قبل أيام من عيد الأضحى متأثرا بأزمة الوباء التي عمقت من أزمت البلاد الاقتصادية، قاطعا بذلك الطريق أمام التجار والمربين لممارسة نشاطهم في ذروة حركة البيع والشراء خاصة مع الالتزامات الأسرية الكثيرة والظروف المعيشية القاسية لشريحة واسعة من السكان.

التجارة، خوفا من تعرضهم لخسائر محتملة إذا لم يتم إيجاد بدائل تخفف الأعباء عنهم.

وخلال جولة في إحدى أسواق المواشي لاحظت "العرب" أن أسعار الخرفان تتراوح بين 375 و440 دولارا، وهي تعد مرتفعة في ظل الظروف المعيشية التي يعاني منها معظم الجزائريين. وتوقع نائب رئيس الفيدرالية الوطنية لمربي المواشي إبراهيم عمرياني في حديث لـ "العرب" ارتفاعا في أسعار المواشي هذه السنة بالمقارنة مع السنوات الماضية، بسبب قرار غلق الأسواق الأسبوعية وأسواق المواشي. وأكد عمرياني أن "الموالين" هم أكبر المتضررين من قرار غلق الأسواق خاصة وأن مناسبة عيد الأضحى تعتبر الفرصة الأكبر لتسويق رؤوس المواشي، على اعتبار أنها فرصة الدخل الأكبر على مدار العام.

ولفت خلال تصريحاته إلى أن الفيدرالية كانت تنتظر فتح أسواق جديدة ومنظمة لحماية المواطن والمربين على حد السواء إلا أنها تفاجأت بقرار الغلق.

وقال عمرياني إنه "أمام تلاشي الأمل في العودة العادية للأسواق، لم يبق أمام المربين إلا فتح نقاط بيع محدودة وفي مقر إقامتهم فقط، ولأن السوق لديها قاعدة واحدة هي العرض". ورجح أن يكون موسم عيد الأضحى هذا العام استثنائيا بسبب كورونا، فرغم خاصة لدى العاملين في القطاع، فرغم وفرة القطعان فإن حالة الكساد قابلتها أسعار مرتفعة فرضها صغار المربين في الأرياف الشمالية، فيما يترقب هؤلاء تكبد خسائر فادحة. ومنذ شهر رمضان كانت سوق المواشي محور لغط سياسي بسبب السجال المحتدم آنذاك بين وزير التجارة كمال رزيق وبين جمعيات المربين، حول أسعار اللحوم التي ناهزت الـ14 دولارا للكيلوغرام، وتبادل الطرفان التهم حول إنهاك القدرة الشرائية للمواطنين.



صابر بلدي صحافي جزائري

الجزائر - يشتكي تجار ومربي المواشي في الجزائر هذه الفترة من كساد حركة البيع في الأسواق، التي قد تتسبب بتكبدهم خسائر كبيرة نتيجة عزوف المستهلكين عن شراء الأضاحي بسبب أوضاعهم الاقتصادية الصعبة. ورغم الركود الذي يخيم على السوق بسبب حظر نشاط البيع وغلق الأسواق، في إطار التدابير الحكومية المطبقة للحد من انتشار وباء كورونا، إلا أن الأسعار تبقى في غير متناول الكثير من الجزائريين. وبينما ترخي هذه الوضعية القاسية بظلالها على الناس، يتوقع مربي المواشي أو ما يطلق عليهم محليا بـ"الموالين" تعرضهم لآسوأ أزمة منذ سنوات طويلة.



إبراهيم عمرياني لم يبق أمام المربين إلا المتاجرة من نقاط بيع محدودة

وتعرف سوق المواشي وضعا غير مسبق، فرضته الجائحة، بعد إقرار الحكومة بحظر نقل وبيع وغلق الأسواق أياما قليلة قبل العيد، فضلا عن منع إقامة الأعراس والولائم وحتى الحج، تحقيقا للتباعد الاجتماعي والحيلولة دون تفشي المرض. وتلقى المربون بذلك ضربة قوية، ولم يبق أمامهم إلا اقتناص فرص البيع السري، أو اللجوء إلى المنصات الإلكترونية من أجل بيعهم حدا ممكنا يعوضهم عن الخسائر المتوقعة في نشاطهم.

ولم يستمد من الوضع إلا صغار المربين في الأرياف الشمالية، الذين وجدوا الفرصة سانحة لفرص أسعار مرتفعة، مما يتناقض مع وضع هذه

## نشاط متاجر بريطانيا يظهر زخم نمو متسارع

ويبينما يدل مؤشر مديري المشتريات على تسارع النمو، فإنه لا يشير إلى العودة إلى المستويات الطبيعية للإنتاج في سثنى الشركات، وهي ما يعتقد بعض خبراء الاقتصاد أنها قد تستغرق سنوات. وتدهور مقياس مؤشر مديري المشتريات للتوظيف في يوليو، ليتمشى مع مؤشرات أخرى تدل على أن هناك موجة أخرى من خفض الوظائف قادمة. وتحذر جهات حكومية تقدم توقعات بشأن الميزانية من أن معدل البطالة قد يرتفع لأعلى مستوى هذا العام منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي.



وكشف مسح منفصل في وقت سابق أن معنويات المستهلكين ما زالت دون مستواها قبل أن يضرب فايروس كورونا البلاد، لكن أرباب العمل تحولوا إلى التفاؤل بشأن التوظيف والاستثمار للمرة الأولى منذ فبراير. وصعد مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات، الذي يمثل معظم الاقتصاد البريطاني، إلى 56.6 نقطة من 47.1 نقطة لكن أي.تش.أس ماركت قالت إن الطلب أضعف من المتوقع لبعض الشركات بعد إنهاء إجراءات كورونا في يونيو، حين أعادت متاجر السلع غير الأساسية في إنجلترا فتح أبوابها.

لندن - أظهرت بيانات نشرت الجمعة أن الشركات البريطانية أعلنت عن أسرع انتعاش في خمس سنوات ودفع المتسوقين إنفاقهم مجددا إلى قرب مستويات ما قبل فرض إجراءات العزل العام.

وارتفعت قراءة أولية مبكرة لمؤشر مديري المشتريات المجمع لأي.تش.أس ماركت/سي.إي.بي.إس إلى 57.1 في يوليو من 47.7 في يونيو، لتتجاوز عتبة الخمسين نقطة للنمو للمرة الأولى منذ بدء إجراءات العزل في مارس الماضي. ويزيد عن القراءة المسجلة لمنطقة اليورو للشهر الجاري، جميع التوقعات في استطلاع أجرته رويترز لآراء خبراء في الاقتصاد.

ونسبت وكالة رويترز إلى كريس وليامسون كبير الاقتصاديين لدى أي.تش.أس ماركت التي تعد التقرير، قوله إن "الارتفاع يشير إلى أن اقتصاد بريطانيا عاود النمو في الربع الثالث بعد أن انكمش باكثر من 25 في المئة في مارس وأبريل". وأضاف "حتى مع الانتعاش في يوليو، هناك طريق طويل قبل استعادة الإنتاج الذي فقد بسبب الجائحة، وبينما يزيد تفاؤل الشركات أكثر بشأن الاثني عشر شهرا المقبلة، فإن حدوث تعاف مفاجئ بعد تراجع كبير غير مضمون على الإطلاق". وأظهرت بيانات منفصلة أن مبيعات التجزئة قفزت إلى مستويات ما قبل فرض إجراءات العزل العام بسبب كورونا في يونيو، حين أعادت متاجر السلع غير الأساسية في إنجلترا فتح أبوابها.

## إيرباص تقبل شروط تسوية نزاع قديم مع بوينغ

صناعة الفضاء استنفدت منها بوينغ بشكل كبير.

وقال مصدر أوروبي لوكالة رويترز إنه "على الرغم من أن إيرباص ليست طرفا رسميا في القضية، التي تقف فيها الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد الأوروبي وكذلك فرنسا وألمانيا وإسبانيا، فإن بيان الجمعة يفتح الباب أمام مفاوضات لإنهاء النزاع".



ويبحث الطرفان بشكل متكرر على إجراء مفاوضات بينما يتهم كل طرف الآخر بالإخفاق في الرد بجديّة على الدعوة. وأكد الاتحاد الأوروبي أن خطوة إيرباص يُفترض أن تدفع الولايات المتحدة إلى رفع "قوري" للإجراءات الانتقامية التجارية التي تقرر على أساسه.

وقال المفوض الأوروبي للتجارة فيل هوغان إن "الرسوم الجمركية غير المبررة على المنتجات الأوروبية غير مقبولة"، داعيا الولايات المتحدة إلى رفعها "فورا" بعد إعلان إيرباص. وحذر من أنه "في غياب تسوية، سيكون الاتحاد الأوروبي مستعدا لاستخدام الحقوق الخاصة به بفرض عقوبات". وقال وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير إنه "إذا واصلت الولايات المتحدة رفض التفاوض الودي، فلن يكون أمام الاتحاد الأوروبي خيار آخر سوى تبني عقوبات تقضي بفرض رسوم جمركية على منتجات أمريكية.. نحن مصممون على فرض احترام حقوقنا".

الممثل الأميركي للتجارة "خصوصا في وقت تنصر فيه كل الصناعات بسبب انعكاسات أزمة كوفيد -19".

والقروض الحكومية من بين تدابير أوروبية اعتبرتها منظمة التجارة العالمية دعما غير قانوني ضمن دعوتين تستهدفان أيضا الدعم الأميركي لبوينغ. وتسبب إخفاق الاتحاد الأوروبي في سحب الدعم لإيرباص بالكامل في موافقة منظمة التجارة العالمية على فرض عقوبات أميركية بدأت من أواخر العام الماضي على سلع أوروبية تصل قيمتها إلى 7.5 مليار دولار.

وتعد الحزمة الأميركية من العقوبات على السلع الأوروبية هي الأكبر، التي فرضتها منظمة التجارة العالمية على الإطلاق. وتتابه مجموعات تجارية لتصاعد النزاع في الخريف، حيث من المتوقع أن يفوز الاتحاد الأوروبي بموافقة منظمة التجارة العالمية على فرض رسومه الخاصة على سلع أميركية ردا على دعم بوينغ، والذي خلصت المنظمة إلى أنه غير قانوني.

وفي نزاع قياسي يعود إلى عام 2004، أصدرت منظمة التجارة العالمية حكما بأن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة منحا دعما إلى شركتي صناعة الطائرات لديهما. وفي السنوات الثماني الماضية، كان الجدول يدور بشكل أساسي حول ما إذا كان كل طرف قد انصاع لتلك الأحكام. وقالت إيرباص إنه "بهذه الخطوة النهائية، تعتبر إيرباص نفسها ملتزمة تماما بأحكام منظمة التجارة العالمية". وفي مايو الماضي، أعلنت الولايات المتحدة نفسها ممثلة بالكامل لأحكام منظمة التجارة العالمية بعد أن ألغت ولاية واشنطن إعفاءات ضريبية على

اعتبر محللون إعلان المجموعة الأوروبية العملاقة إيرباص القبول بشروط تسوية نزاع قديم مع منافستها الأميركية بوينغ خطوة ستساعد على نزع فتيل الأزمة التجارية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، خاصة في ظل ما تعانيه صناعة الطائرات العالمية من ركود بسبب الوباء.

تولوز (فرنسا) - أقدمت إيرباص الأوروبية لصناعة الطائرات، الجمعة، على الإعلان عما وصفتها بأنها "خطوة نهائية" تهدف لوقف حرب تجارية عبر الأطلسي بشأن دعم للطائرات بمليارات الدولارات.

وقالت المجموعة الأوروبية العملاقة في بيان إنها وافقت على دفع أسعار فائدة أعلى للقروض الحكومية لتلتفتها من فرنسا وإسبانيا لتطوير طائراتها أي 350، التي دخلت الخدمة في عام 2015. ولم تفصح الشركة عن تكلفة المدفوعات الإضافية، التي ستصبح مستحقة الدفع حين يتم تسليم الطائرة في الخارج. ولكن المجموعة أوضحت أن معدلات الفوائد باتت "تطابق ما تعبره



الإقلاع نحو أفاق جديدة